

والمحصل ان الواجب واحد هو عدمه لا تزول بكثرة الصور المعقولة وقد اتفق
 عليه بان العقل يتصور اولاً في ذاته فيكون الشيء الواحد معلوماً وقائلاً
 معاً وقول يكون الاول موضوعاً بصفتها في ذاته ولا سلبية فان صور
 المعقولات المتصورة في ذاته بصفتها حتمية وكون كونها معلولة بالمتكثرة
 فان صور المعقولات معلولة في متكثرة وقول بان معلولة الاول في شيئين بالذات
 لانها معلولة الاول صورة العقل المتصورة في ذاته وقول بانها متساوية في
 شيئين في الاعيان مما يباين بقوله ان يكون في الامور الحادثة في وقتها في ذاته
 نظام من سبب الحكماء والشيخ ان يقول الخور في شي من صور الامر وذلك
 لانها صور الوجود والحاصل المروض للوجود والمطلق فيلزم من وجودها في
 الذي هو حقيقة وجوده والمطلق الذي هو من لواحقه والاستحسان بان يكون
 قائلاً وناعلاً للصور المعقولات المترتبة والاستحسان في ذاته بصفتها
 حتمية ولا ان يكون معلوماً في الامور الحادثة في وقتها في ذاته
 لذاته ولان لا يوجد شيئاً في الاعيان الا بتوسط الامور الحادثة في وقتها
 من هذه الامور بناء على ان الواجب لا يتوقف عليه من الوجود وهو معلوم
 جهتين احدهما الوجود والخاص والاخرى الوجود المطلق لا يقال الوجود
 المطلق اعتباري والاعتباري لا يبعد ان يكون عليه الوجود في ذاته وقول
 الاعتباري لا يجوز ان يكون ناعلاً لدرجة في كل من جاز ان يكون شرطاً لتمام

الفاعل او شرطاً للمعقول كما هو المتصور عند عدم في الصفة والاولى ان يكون يلزم من
 الشئ ان يتساوى لا يكون متساوياً بالجزئيين على طريق الجزئيين لان العلم بالجزئيين على طريق
 الجزئيين يتصور ان يكون صورة الجزئيين من حيث هو جزئياً متصور في ذاته فيكون
 من حيث هو جزئياً لم يتصور فان لم يتصور صورة الجزئيين المتصورة في ذاته يتصور
 الجزئيين يلزم الجملة وان يتصور يلزم التفرقة في صفتها الحتمية ولا لزوم الاستحسان مما
 في الكتاب قوله لئلا يبدية تعرف بين قولنا في ذاته وبين قولنا في ذاته عالم وقاود
 هذا دليل على انه معلوم يعلم مغايرة لذاته في ذاته فيكون مغايرة لذاته فيكون
 لم يكن العلم والقدرة مغايرين للذات لما كان فرق بين قولنا في ذاته وبين
 قولنا في ذاته عالم قادر ولا يلزم بطلان البديهة تعرف بينهما وايضاً العلم بالذات
 مخصوصة بين العلم والمعلوم وهي التي سماها الجبائريان ابو علي وابنه ابوتام
 علمية او صفة فتتفق تلك الاضاح في الحقيقة فيكون مغايرة لكونها احدهما
 الاشياء او صور المعلومات القائمة بانفسها وهي المثل الاطلائية
 او صور المعلومات القائمة بتدانة تسامكها من سبب الشئ اولى على سبب
 ومن تابعه واتا ما كان فهو ذاته تعاوياً نفساً والقول بالذات والفاعل
 فيكون في ذكره عند بيان بطلان الاتحاد ان يكون بان الله تعالى لا يكون معلوماً
 يعلم مغايرة لذاته ولا يكون قادراً بقدره مغايرة لذاته اجزاء بوجوده اربعة
 الاول لو قامت بذاته بغيره في ذاته حتمية لان ذاته حتمية لتمامها لا يتصور

والمحصل ان الواجب واحد هو عدمه لا تزول بكثرة الصور المعقولة وقد اتفق
 عليه بان العقل يتصور اولاً في ذاته فيكون الشيء الواحد معلوماً وقائلاً
 معاً وقول يكون الاول موضوعاً بصفتها في ذاته ولا سلبية فان صور
 المعقولات المتصورة في ذاته بصفتها حتمية وكون كونها معلولة بالمتكثرة
 فان صور المعقولات معلولة في متكثرة وقول بان معلولة الاول في شيئين بالذات
 لانها معلولة الاول صورة العقل المتصورة في ذاته وقول بانها متساوية في
 شيئين في الاعيان مما يباين بقوله ان يكون في الامور الحادثة في وقتها في ذاته
 نظام من سبب الحكماء والشيخ ان يقول الخور في شي من صور الامر وذلك
 لانها صور الوجود والحاصل المروض للوجود والمطلق فيلزم من وجودها في
 الذي هو حقيقة وجوده والمطلق الذي هو من لواحقه والاستحسان بان يكون
 قائلاً وناعلاً للصور المعقولات المترتبة والاستحسان في ذاته بصفتها
 حتمية ولا ان يكون معلوماً في الامور الحادثة في وقتها في ذاته
 لذاته ولان لا يوجد شيئاً في الاعيان الا بتوسط الامور الحادثة في وقتها
 من هذه الامور بناء على ان الواجب لا يتوقف عليه من الوجود وهو معلوم
 جهتين احدهما الوجود والخاص والاخرى الوجود المطلق لا يقال الوجود
 المطلق اعتباري والاعتباري لا يبعد ان يكون عليه الوجود في ذاته وقول
 الاعتباري لا يجوز ان يكون ناعلاً لدرجة في كل من جاز ان يكون شرطاً لتمام

والمحصل ان الواجب واحد هو عدمه لا تزول بكثرة الصور المعقولة وقد اتفق
 عليه بان العقل يتصور اولاً في ذاته فيكون الشيء الواحد معلوماً وقائلاً
 معاً وقول يكون الاول موضوعاً بصفتها في ذاته ولا سلبية فان صور
 المعقولات المتصورة في ذاته بصفتها حتمية وكون كونها معلولة بالمتكثرة
 فان صور المعقولات معلولة في متكثرة وقول بان معلولة الاول في شيئين بالذات
 لانها معلولة الاول صورة العقل المتصورة في ذاته وقول بانها متساوية في
 شيئين في الاعيان مما يباين بقوله ان يكون في الامور الحادثة في وقتها في ذاته
 نظام من سبب الحكماء والشيخ ان يقول الخور في شي من صور الامر وذلك
 لانها صور الوجود والحاصل المروض للوجود والمطلق فيلزم من وجودها في
 الذي هو حقيقة وجوده والمطلق الذي هو من لواحقه والاستحسان بان يكون
 قائلاً وناعلاً للصور المعقولات المترتبة والاستحسان في ذاته بصفتها
 حتمية ولا ان يكون معلوماً في الامور الحادثة في وقتها في ذاته
 لذاته ولان لا يوجد شيئاً في الاعيان الا بتوسط الامور الحادثة في وقتها
 من هذه الامور بناء على ان الواجب لا يتوقف عليه من الوجود وهو معلوم
 جهتين احدهما الوجود والخاص والاخرى الوجود المطلق لا يقال الوجود
 المطلق اعتباري والاعتباري لا يبعد ان يكون عليه الوجود في ذاته وقول
 الاعتباري لا يجوز ان يكون ناعلاً لدرجة في كل من جاز ان يكون شرطاً لتمام